

الوظيفة اللغوية للمزدوج الحركي - دراسة في البنية العميقة للكلمة والجملة

للى عبد الرزاق محمد الزقوزي / قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة طرابلس / ليبيا.

l.alzaquzy@uot.edu.ly

الكلمات المفتاحية	الملخص
البنية العميقة، الجملة، الكلمة، المزدوج الحركي، الوظيفة اللغوية.	هذا البحث يدرس ظاهرة المزدوج الحركي من حيث مفهومه وأشكاله والوظيفة اللغوية التي يقوم بها في اللغة العربية من مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية، ويصف تأثيره على البنية العميقة لكل من الكلمة والجملة التي يوجد فيها، والتحويلات التي يحدثها بناء على وظيفته، صوتية كانت أم صرفية أم نحوية، محاولاً المواءمة بين التعليل القديم للظاهرة والتفسير اللساني الحديث المبني على وظائف مكونات اللغة، وأسفر البحث عن نتائج أهمها: يشكل المزدوج الحركي وحدتين صوتيتين في المقطع، وهو يحتوي على شبه صامت وحركة؛ يشكل شبه الصامت في الكلمة وظيفة فاء الكلمة أو عينها أو لامها، وقد تشكل الحركة في التركيب وظيفة مختلفة عن وظيفة شبه الحركة في المزدوج الواحد؛ ما يؤكد وظيفته الصوتية، وقد يقوم بالوظائف النحوية التي تقوم بها الحركة من إعراب للكلمة، وما تقوم به أصوات المد من تشكيلها لضمائر تحتوي معاني تركيبية كالفاعلية والإضافة، وأكد البحث وجود مظاهر ثابتة لتحويلات المزدوج يمكن أن تشكل قواعد جديدة لتصريف العربية بناء على وظيفته اللغوية، وأن القانون الصوتي يتنازع مع قوانين اللغة أخرى لتشكيل الكلمة والجملة في العربية، وأوصى بإعادة النظر في التفسيرات اللغوية القديمة التي شابها بعض الغموض، ومحاولة إيجاد نظريات جديدة تتناسب مع الفهم الجديد للغات.

The linguistic function of the diphthong:

A study in the deep structure of the word and sentence

Laila Abdul Razzaq alzaquzy

l.alzaquzy@uot.edu.ly

Department of Arabic Language / Faculty of Education / University of Tripoli / Libya

Abstract	Keywords
This research study the phenomenon of diphthong in terms of its concept, forms, and linguistic function in the Arabic language at the phonetic, morphological, and syntactic levels. It describes its effect on the deep structure of both the word and the sentence in which it occurs, and the transformations it causes based on its function, whether phonetic, morphological, or syntactic, attempting to reconcile the old explanation of the phenomenon with the modern linguistic interpretation based on the functions of the components of language. The research yielded results, The vowel pair forms two phonetic units in the syllable, and it contains a semi-consonant and a vowel. The semi-consonant in the word forms the function of the first, middle, or last letter of the word, and the vowel in the structure may form a different function than the function of the semi-consonant in the single pair, which confirms its phonetic function. It may perform the grammatical functions that the vowel performs in parsing the word, and what the vowel sounds perform in forming pronouns that contain syntactic meanings such as agency and addition. the most important of which is the existence of fixed manifestations of dual transformations that can form new rules for Arabic inflection based on its linguistic function. and that phonetic rules conflict with other linguistic rules governing word and sentence formation in Arabic. The author recommends revisiting old linguistic explanations that are somewhat ambiguous and attempting to find new theories that are consistent with the new understanding of languages.	deep structure, sentence, word, diphthong, linguistic function.

للى عبد الرزاق محمد الزقوزي

مقدمة:

اهتم كثير من الباحثين في العصر الحديث - باختلاف مشاربهم العلمية والفكرية - بنقد الغموض الحاصل في بعض الآراء القديمة قبولاً أو رفضاً أو تعديلاً، ومن الظواهر التي لاقت نقداً كبيراً ظاهرة الإعلال التي تصف التغيرات الحادثة في أحرف العلة، والتي أسهب علماء العربية في وصفها وتحليلها وتعليلها، بما وصلت إليه قريحتهم اللغوية وتذوقهم للغة، فلا يكاد يخلو مصنف قديم في الدراسات اللغوية من شرحها وتحليلها، ولا شك أن التحليل اللساني الحديث بعد استقرار علم الصوتيات في عالم الدراسات اللغوية أعاد النظر في بعض تلك الظواهر وتفسيراتها، ونتج عن ذلك ظهور مصطلحات جديدة مثل المزدوج الحركي الذي أعاد تفسير بعض مسائل الإعلال، ووضح الغموض الكائن في التعليقات القديمة، ولم يكتب لهذا المصطلح الانتشار أو أن يحل محل التفسيرات القديمة للظاهرة؛ لعدم وضوح مسالكه للطلاب، وغموض وصف تحولاته من قبل الباحثين، وعدم الفصل بين وظائفه في المستويات اللغوية؛ فحاولت في هذا البحث تذليل هذه العقبات أمام الطلاب بالتفسير الواضح بأسلوب يسير، يمكنهم من إدراك قواعد تحولاته.

تمثلت إذاً مشكلة البحث في اهتمام الباحثين بالجانب التشكيلي للكلمة، وإهمالهم بيان الوظيفة اللغوية للمزدوج في مستويات اللغة، وأنهم لم يسيروا على نهج يحدد أنواع التحولات التي يستقر عليها بناء الكلمة أو الجملة اعتماداً على وظيفته، بل كان تركيزهم على تصحيح التعليقات القديمة بقوانين صوتية جديدة أو الانتصار لآراء الأقدمين، وخلطت تلك الدراسات بين مستويات اللغة عند تحليلها للمزدوجات، فأدخلت بعض المسائل الخاصة بالتركيب في المجال الصرفي، الأمر الذي أدى إلى غموض الظاهرة وتحولاتها، وعدم إدراك القانون الذي تسير عليه في تشكيل كل من الكلمة والجملة، ما أثار في النفس بعض الأسئلة، وهي:

- ما الوظائف اللغوية للمزدوج الحركي؟ وكيف يسهم في بناء كل من الكلمة والجملة؟
- كيف تعكس التحولات الصوتية الوظائف الصرفية والتركيبية للبنى؟
- ما مدى اطراد التحولات بين مستوى الكلمة ومستوى الجملة؟

وحاول هذا البحث إيجاد الحل لمشكلة غموض الظاهرة بتوضيحها للطلاب من الجانب الوظيفي للمزدوجات الحركية، وفصل المستويات اللغوية التي وجدت فيها، باستهداف بعض النقاط لتحقيقها، تمثلت في:

- إبراز الوظائف اللغوية التي يقوم بها المزدوج الحركي في تشكيل كل من الكلمة والجملة.
- بيان النهج الذي تسير عليه الظاهرة لتشكيل بنى اللغة، مع رصد أوجه التداخل بين المستويين الصرفي والتركيبى وفصلها.
- تقديم تفسير لساني شامل لظاهرة المزدوج الحركي وتحولاته بناء على وظيفته اللغوية.

فقت بتقسيم البحث كالآتي:

- يبدأ البحث بمقدمة، فتمهيد- يضم تأصيلاً لمصطلحات البحث.
- المطلب الأول- يتناول الوظيفة الصوتية للمزدوج الحركي.
- المطلب الثاني- يحتوي على وظيفة المزدوج الصرفية.
- المطلب الثالث- يضم الوظائف النحوية للمزدوج.
- ينتهي البحث بخاتمة تضم أهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات الناتجة عنه.

واستخدمت المنهج الوصفي ببيان الظاهرة وتتبعها في مستويات اللغة الثلاثة، والمنهج التحليلي بتحليل التحولات التي حدثت للكلمات والتراكيب للوصول إلى منهج واضح تيسر عليه هذه التحولات.

واعتمد البحث على بعض الدراسات السابقة لأوائل الذين خاضوا في ربط ظاهرة الإعلال بالتفسير الصوتي الحديث، منهم دراسة د. عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية، (1980)، الذي اعترف فيه بمفهوم المزدوج الحركي، وأعاد النظر في تفسير بعض الظواهر الصرفية نتيجة لذلك، ود. فوزي الشايب الذي وطد دعائم هذه الظاهرة، ففسّر بها تحولات كثيرة لبنية الكلمة مصححاً التعليقات الصرفية القديمة والحديثة في بحثه تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، (1989)، وكتابه أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، (2004)، وكان لهما المصداق في جمع مادة البحث، والانطلاق إلى الخطوات الرئيسة في التحليل اللغوي للظاهرة، ومن الدراسات التي استعنت بها دراسة عبدالله الكناعنة، (1995): أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، الذي جمع فيها المزدوجات الواردة في المؤلفات السابقة الحديثة منها والقديمة، ودراسة سعيد شواهنة، (2008): المزدوج الحركي بين الحقيقة والوهم، التي ناقش فيها مسألة إثبات وجود الظاهرة في العربية من عدمه، واطلعت على دراسة مجدي شحاتات وآخرون، (2024) التي اهتمت بأثر المزدوج الحركي في تشكيل بنية الفعل المعتل واسم المفعول واسم الفاعل، فقد ركزت على جزء من الجانب الصرفي، فاستغنيت عنها بمؤلفي الشايب.

تمهيد:

لفهم الظاهرة يجدر أن تؤصل المصطلحات المستخدمة في تحليلها، وهي: الوظيفة اللغوية والمزدوج الحركي والبنية العميقة.

أولاً- الوظيفة اللغوية (الصرفية والتركيبية):

عند إطلاق مصطلح الوظيفة في علم اللسانيات يحضر في الأذهان معنيين لهذا المفهوم "الوظيفة باعتبارها دوراً تقوم به اللغة ككل والوظيفة باعتبارها علاقة دلالية أو تركيبية تقوم بين مكونات الجملة" (المثوكل، 1987، ص 50) والمراد بالوظيفة في هذا البحث التي

ورد تعريفها في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ترجمة لكلمة *Fonction*، وهي "الدور الذي يؤديه كل مكون (صوتية صرفية، كلمة، مركب... إلخ) في البنية النحوية للعبارة، ...، الوظيفة في النحو التوليدي هي العلاقة النحوية التي تربط بين عناصر بنية معينة" (2002، ص 58)، وقد يقتصر المحلل اللغوي على الجانب التركيبي المجرد القائم على دراسة العلاقات التشجيرية بين الأصوات عندما تكون الكلمات، أو بين الكلمات عند تكوينها للجمل والعبارات، كما هو الحال في تدريس النحو العربي في وقتنا الحاضر، ولكن الربط العامل بين العلاقات التركيبية والدلالية هو ما كان عليه النحو العربي عند تأليفه قبل أن ينتقل إلى مرحلة التجريد، وهذا ما جعل بعض الوظيفيين يحددون ثلاثة أنواع من العلاقات الوظيفية بين الكلمات: العلاقة الدلالية كالمنفذ والمتقبل والأداة، والعلاقة التركيبية كالفاعل والمفعول، والعلاقة التداولية كالمحور والبؤرة (المتوكل، 1987، ص 50)، ثم تطورت النظرة إلى وظيفة اللغة بأنها تقوم بوظائف عديدة يستلزمها الخطاب، كالإبلاغية والشعرية وغيرها من الوظائف الكلية التي تقوم بها اللغة، وهي لا تدخل في مدار البحث.

ثانيا- المزدوج الحركي:

المزدوج الحركي مصطلح حديث ترجم عن الكلمة الإنجليزية (*diphthong*) بمصطلحات عديدة - كما هو شأن المصطلحات اللسانية الحديثة التي طالتها يد الفوضى المصطلحية - منها: الصوت المركب (أنيس، د ت، صفحة 89)، والحركة المزدوجة (الشايب، 2004، ص 408)، والانزلاق الحركي (شاهين، 1980، ص 30)، أو المصوت المزدوج (مبارك، 1995، ص 84)؛ وذلك لأنه مصطلح لم يستخدمه الأقدمون، بل نتج عن الدراسات اللسانية الحديثة التي استقر فيها علم الأصوات الوظيفي، القائم على دراسة الجانب الوظيفي للأصوات وما تقوم به في تشكيل بنية الكلمة والجملة، وعرف بأنه: "التقاء صوتي لين أحدهما مقطعي، والآخر غير مقطعي" (أنيس، د ط، ص 89)، وأنه: "صوت يتكون من مصوّتين بسيطتين أو من مصوّت بسيط وشبه مصوّت متتاليين في مقطع واحد مثل فتحة + واو ساكنة أو فتحة + ياء ساكنة كما في يوم وبيت" (مبارك، 1995، ص 84).

ثالثا- البنية العميقة (*deep structure*):

ارتبط مصطلح البنية العميقة والمصطلح المقابل له البنية السطحية بالعالم الأمريكي نعوم تشومسكي عندما أصدر كتابيه التراكيب النحوية 1957م وأوجه النظرية التحويلية 1956م؛ إذ يفترض النحو التوليدي التحويلي ثنائية البنية اللغوية (*di-strata*)؛ بمعنى أن هناك تركيباً باطنياً يعرف بالبنية العميقة (*deep structure*) يعطي المعنى الأساسي للجملة - وهو مجرد افتراض قد تختلف وجهات النظر في تفسيره-، وتركيباً ظاهرياً متحولاً عن التركيب الباطني يعرف بالبنية السطحية المنطوقة (*surface structure*) ويقدم التفسير الصوتي للجملة، ويربط بين التركيبين نظام لغوي خاص يتمثل في القواعد التحويلية (الخولي، 1999، ص 6، 12، 25).

المطلب الأول- الوظيفة الصوتية:

تقوم الدراسات الحديثة بمحاولات عديدة لإيجاد نظرية لغوية عامة تتمحور حولها قواعد اللغات الإنسانية جمعاء؛ لذلك ظهرت نظريات قديمة وحديثة لضبط قواعد اللغة والربط بين التركيب الباطني لها والتركيب الظاهري، وما يدعو إلى تنظير الدراسات اللغوية أن "النظرية تعطي التحليل اللغوي فلسفته ومبرراته واصطلاحاته" (الخولي، 1999، ص 6)، وقد توصل اللسانيون إلى ملامح عامة للأصوات البشرية في جميع اللغات، وتختار كل لغة النظام الصوتي المناسب وتطرح ما يخالفها ضمن قواعد عامة، تشمل أصوات البشرية جمعاء. من تلك القواعد تقسيم الأصوات إلى صوائت وصوامت، أما تسلسلها وتتابعها فيخضع إلى أنظمة خاصة بكل لغة، تختلف فيها عن أنظمة اللغات الأخرى، ففي الإنجليزية مثلاً تتابع الحركتين في مقطع واحد من تتابع الصائتين (a)، و(i) في نطق كلمة (high)، لا يتم استيعابها على أنهما حركتان منفصلتان، لكنها تفهم على أنهما صوت انتقالي انزلاقي واحد، يبدأ من العنصر الأول ثم ينزلق باتجاه العنصر الثاني، ويتم نطقهما بدفقة نبرية واحدة (جميل، 2007، ص 74)، وهذا النظام يختلف عنه في العربية "الموجود في حوض وبيت ليس وحدة واحدة إنما هناك وحدتان مستقلتان هما الفتحة + الواو في حوض، والفتحة + الياء في بيت" (بشر، 2000، ص 167)، و (بشر، 1998، ص 40)؛ لأن النظرة الصرفية لهاتين الوحدتين تتمثل في اعتبارهما وحدتين صوتيتين منفصلتين تمام الانفصال (الكناعنة، 1995، ص 22).

فالواو والياء في نحو: (حوض) و(بيت) جزآن من حركة واحدة، وهو وصف - وإن كان ينطبق على النظام المقطعي في لغات أخرى- لا يمكن تطبيقه على العربية، والاختلاف الوظيفي بين الصورتين واضح، فالحركة لا تمثل إلا ذروة المقطع المقطع الصوتي (Peak)، وفي الإنجليزية مثلاً يعد كل من (y) أو (u) حركة واحدة، وفي العربية الفتحة حركة، والواو أو الياء اللينتين شبيهتان بالحركة، وتمثلان خاتمة المقطع الصوتي (Coda): حَوْ=(haw) أو بَي=(bay).

بل إن الاختلاف النطقي بين المزدوج والحركة كذلك ظاهر، فإنتاج الحركة يتم بعدم اعتراض الهواء عند مروره بشيء من التضيق أو الإغلاق لمجرى الهواء، إنما يحدد تنوعها تشكيل اللسان والشفيتين كما هو موضح في نظرية حد الصائت لجونز، أما نصف الحركة فيعترض الهواء في حالة إنتاجه نوعاً من التضيق الذي لا يصل إلى درجة الاحتكاك (شواهنة، 2008، ص 398).

إذاً هو من حيث بناؤه المقطعي يعادل وحدتين منفصلتين، هما الحركة وشبه صائت، ولكن تختلف أشكاله من حيث ترتيب وحدتيه؛ فقد يبدأ المزدوج بالحركة وينتهي بشبه الصائت، وقد يكون العكس، وعلى اعتبار ما يبدأ به المزدوج وما ينتهي به ينقسم إلى نوعين (شاهين، 1980، ص 31):

أولاً-المقطع الصاعد (rising-diphthong):

الذي يبدأ بشبه الحركة ثم الحركة، وله ستة أشكال، هي: (wu - yu - wi - yi - wa - ya)، وذهب الشايب إلى أن العربية أبقت على اثنين منها في جميع السياقات وهما: Ya، وwa، وخالفت بين عنصري المزدوج في الأربعة الباقية، إلا إذا أتت في

أول الكلمة؛ فتبقى بعامة (الشايب، 2004، ص 423)، ومن الناحية الوظيفية تعد الواو والياء في أول الكلمة صامتين يمثلان البادئة للمقطع الصوتي، فلا يمكن أن يبدأ المقطع بحركة أو شبهها، وهذا يتفق مع تفسير ابن جني في هذا السياق بقوله: "أن الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة، فلحقنا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما" (ابن جني، سر صناعة الإعراب، د ط، ص 20).

ثانيا-المقطع الهابط (falling-diphthong):

الذي يبدأ بحركة ثم ينتقل اللسان إلى موضع نطق شبه الحركة، وصوره الستة: (ay - aw - iy - uy - iw - uw) لم تستثقل العربية منها المزدوج الذي يشكل الفتحة قبل الواو أو الياء الساكنة (aw) (ay) فبقيت، ولم تتأثر في نحو: شَيْءٌ وَحَوْلٌ، وقد تماثل الحركات المختلفة أو تحذف إحدى الحركات المتشابهة في بقية المزدوجات حسب وظائفها وحاجة الكلمة أو الجملة لها، والقوانين الصوتية التي حكمت هذه التغيرات المماثلة والمخالفة، وكلاهما يصب في قانون الاقتصاد في الجهد؛ لأن نطق شبه الحركة مع الحركة يحتاج إلى جهد عضلي؛ ما أدى إلى تخفيف ذلك بالحذف أو التماثل، وهو ما عبر عنه علماء العربية الأقدمون بالاستئصال والتخفيف في وصف تحولات هذه المزدوجات.

المطلب الثاني-الوظيفة الصرفية:

تنقسم القواعد الصرفية إلى قواعد أبنية، وهي توليدية، نستطيع بها صياغة الكلمات، وقواعد أحوال أبنية وهي تحويلية، تتمثل في الحذف والتقاء الساكنين والإعلال... (عبد الدائم، 2006، ص 102)، وقد عرّف التصريف بأنه: "العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرابعي والمزيد فيه وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف، مع أنه علم بأصول تعرف بها أبنية الكلم لا أحوال أبنيتها"، وهو يوافق قواعد الأبنية (التوليدية)، وأدخل في تعريفه بعض التغيرات، فقال: "وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض" (الإسترابادي، 1982، 4 - 5)، أي ما يخص منها تشكيل بنية الكلمة، ويتفق هذا الجزء مع قواعد أحوال الأبنية (التحويلية)، واختلفت التفسيرات الصرفية لهذه التغيرات، ولأنها كانت بين أحرف العلة سميت بالإعلال عند علماء العربية الأقدمين، أما مصطلح الازدواج الحركي فقد برز في التفسيرات الحديثة لتصريفات العربية في الحركات وأشباهاها، وتميزت اللغة العربية بنظام خاص في رفضه أو قبوله، فآثر في تشكيل بنية كثير من الكلمات بالتحولات الصوتية التي يحدثها؛ نتيجة لبعض التصريفات التي تستوجبها معانٍ صرفية كاشتقاق اسم الفاعل أو اسم المفعول وغيرهما، أو تحويل زمن الفعل، فتستجلب علامات تؤدي هذه الوظائف، ولكن المزدوج يأبى أن تستقر الكلمة على الوزن المعهود، فيحدث تحولات تشكل الكلمات على هيئات مختلفة، يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً - فاء الكلمة:

سبق أن الواو أو الياء تشكلاان مع الحركة بعدهما مزدوجا صاعدا تبقيه العربية بعامة إذا كان في أول الكلمة، والكلمة بمفهومها الصرفي-المعجمي عند العرب هو ما تحمله من أصوات أصلية يدور حولها المعنى المعجمي، وربطوا هذا بذلك فجعلوا للكلمة ميزان يرمز له بالفاء والعين واللام في مقابل الحروف الأصلية للكلمة التي تمثل الجذر الذي تدور حول دلالات الكلمة، والفاء الأصل الأول في جذر الكلمة، لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله إلا في تحولات البنية السطحية للكلمة، ويحدث ذلك إذا سبقت الفاء علامة صرفية تحولها من صيغة إلى أخرى، مثال ذلك:

1- يتشكل المزدوج الهابط iw في الآتي:

أ- الفعل الأمر المعتلة فاؤه بالواو، وحمل عليه المضارع والمصدر، فيقال في مضارع وعد ووزن ووثب: يعد ويزن ويثب، وفي المصدر: عدة وزنة وثبة. والأصل: يُوْعَدُ وَيُوزَنُ وَيُوثَبُ ووعدة ووزنة، ويرى أغلب الأقدمين أن سبب حذف الواو في المضارع اتقاء العرب وقوعها بين ياء وكسرة فحذفوها استخفافا (ابن جني، 1954، 184/1)، ويرى الفراء أن حذف الواو من يعد ويزن لأتخما متعديان، واستنكره ثعلب (السابق، 188 / 1)، فالفراء يرى أن سبب الحذف متعلق بوظيفة الفعل النحوية، واستنكر الشايب ذلك، كما أن السياق الصوتي لا يلزم إسقاطها (الشايب، 1989، ص 26) بل إن الإسقاط وقع في الأمر لنشوء المزدوج iw أوعد (iw id) الذي تشكل بسبب حركة همزة الوصل، وحمل المضارع والمصدر عليه (السابق، ص 30، 31). فحذف المزدوج كاملا في الأمر، والتحول كان كالاتي:

إوزن iwzin ← زين zin.

ب- وينشأ أيضا في الأمر والماضي من افتعل منه فالأصل اوتعدّ اوتعدّ وفسره الأقدمون بأنهم "كروهوا ترك الواو على لفظها لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها وكانت بعدها تاء لازمة فقبلوها تاء وأدغموها في التاء التي بعدها" (المبرد، 1994، 229 / 1)، والسبب في تشكل المزدوج المستثقل الإتيان بهمزة الوصل المكسورة، فحذف شبه الحركة لتمد حركة همزة الوصل، ثم يتم الإدغام.

إوتعد iwtafid ← ايتعد itafid ← اتعد ittafid

ومنه أيضا ما جاء على وزن مفعال مما فاؤه واو نحو قولهم: ميعادٌ، وأصله: مُوعَدٌ "فلما سكنت الواو وقبلها كسرة غلبت عليها الكسرة فجذبته إلى جنسها وهو الياء؛ لأنّ الحرف إذا سكن ضعف ومات بسكونه فغلبت عليه الكسرة" (الثمانيني، 1999، ص 312)، وهذا الوصف هو تماما وصف المزدوج الحركي iw، فيحذف شبه الحركة وتمد الحركة لتشكيل كسرة طويلة:

موعاد miwṣād ← ميعاد mīṣād

2- يتشكل المزدوج الهابط uy في صياغة اسم الفاعل من أيقن فيقال: موقن والأصل: مُيقِن، فتحذف الياء، وتمد حركة الميم

للتحول إلى واو مدية.

مُيقن muyqin ← موقن mūqin.

ثانياً - عين الكلمة:

قد تشكل الياء والواو الأصل الثاني من جذر الكلمة المعجمي؛ لذلك فهما حسبان المفهوم الصرفي للكلمة أنهما حرفان، فقوبلا بعين الكلمة في الميزان الصرفي؛ لأنها في هذا الموضع قد تشكل مزدوجاً حركياً سواء بتشكيلها مع الحركة بعدها فتكون مزدوجاً صاعداً أم مع الحركة قبلها فتكون مزدوجاً هابطاً، ولا تسلم من التغيير في كثير من الأحوال، منها:

1- يظهر المزدوجان ya, wa في وسط الكلمة في الآتي:

أ- تصريف بعض الأفعال الجوفاء الماضية الواوية والياءية، نحو: قال وباع إذ الأصل فيهما قول وبيع، والتفسير القديم لهذه الظاهرة أن الواو والياء فتحتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً، أما في التفسير الصوتي الحديث فتحذف شبه الحركة وتبقى الفتحة لتتحد إلى الفتحة قبلها فتشكل فتحة طويلة (ألفاً).

بَيَّع bayafa ← بَاع bāfa

ب- المضارع من هاب وخاف "فإنهم نقلوا حركة العين إلى الفاء فسكنت العين وانفتحت الفاء، فصار: يَهَيَّبُ، وَيَخْوَفُ، ثم أتبعوا الياء والواو الفتحة التي نقلت منهما فصارتا ألفين، فقالوا: يهابُ، و"يخافُ" (الثماني، 1999، ص 438). والتفسير الحديث حذف شبه الحركة ومد حركة الفاء.

يَخْوَفُ yaḵwafu ← يَخْفُ yaḵafu ← يَخاف yaḵāfu

ج- المبني للمفعول من يبيع ويقول "الأصل: يُقُولُ وَيُبَّيعُ، فنقلوا الفتحة من العين إلى ما قبلها، ثم قلبوها ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما" (ابن يعيش، 2001، 5/ 435). إذا ينشأ المزدوجان wa-ya في وسط الكلمة نتيجة تشكيل صيغة الماضي الأجوف من المصدر أو تشكيل صيغة المضارع من بعض الأفعال نحو هاب وخاف، أو صيغة المضارع المبني للمجهول؛ فيؤدي بحركته وظيفة عين الكلمة، ثم تحذف شبه الحركة لتتحد ما قبلها أو تمطل (الشايب، 1989، ص 58).

يُبَّيعُ yubyaʿu ← يُبِعُ yubaʿu ← يُباع yubāʿu

2- يظهر المزدوج الصاعد yi في صيغة المضارع الأجوف اليائي إذ الأصل فيه يبيع، "نقلوا كسرة الياء إلى الفاء، فسكنت الياء وانكسرت الفاء" (الثماني، 1999، ص 435). ولم تبق العربية على هذا المزدوج في هذه البنية بل تحول إلى ياء طويلة، فالتحول كان كالآتي:

يُبَّيعُ yabyiʿu ← يَبِعُ yabiʿu ← يَبِيعُ yabiʿu

3- يظهر المزدوج الهابط iy في:

- بعض تصريفات بناء الفعل الأجوف اليائي للمجهول؛ إذ يصاغ الفعل على فُعِلَ فقيل في باع: بُيع. سلبوا الياء حركتها، ونقلوها إلى الفاء بعد إسكانها (ابن يعيش، 2001، 5/ 444). وسيأتي تفصيل تحولاته.

- اسم الفاعل من اليائي باع يقول سيبويه: "واعلم أن فاعلا منها مهموز العين؛ وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل (فَعَلَ) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان، والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء" (سيبويه، 1988، 4/ 348)، ويوضح الثماني الخطوات التي مر بها اسم الفاعل هنا بقوله: "فإن بنيت اسم الفاعل من باع وخاف وقام ونام وهاب أدخلت ألفاً قبل هذه الألف، فاجتمع ألفان فلم يخل أن تجمع بينهما، أو تسقطهما، أو تسقط أحدهما، أو تحرك أحدهما، والجمع بين ألفين محال؛ لأن كل واحد منهما قد دخل لمعنى وإسقاطه يخل بالمعنى الذي دخل من أجله، ولا يجوز إسقاط أحدهما لئلا يلتبس الاسم بالفعل، ولا بدّ من تحريك أحدهما، ولا يجوز تحريك الأول، لأنه زائد لا حظّ له في الحركة، وإنما زيد ليفصل بين الاسم والفعل، فوجب أن تحرك الألف الثانية التي انقلبت عن عين الكلمة، وسواء انقلبت عن ياء أو واو، وإذا حركت الألف انقلبت همزة، وكسرت فقلت: قائم وبائع" (الثماني، 1999، ص 444، 445)، وهذا تكلف يرى الشايب طرحه، واعتماد وجهة النظر المعيارية التي تقول بأن الأصل في قائل وبائع قاول وبائع، حذفت شبه الحركة وحققوا الكسرة لتكتمل الصيغة، فكانت همزة مكسورة (الشايب، 1989، ص 69، 70).

بائع
با ع
بائع
bāʾiʕun
bāiʕun
bāyiʕun

4- يتكون المزدوج الصاعد wi عند بناء اسم الفاعل من الأجوف الواوي مثل قاول وقد تبين فيما سبق تصريفه، وفي جمع أوّل وسيد؛ "فتقول في جمع أوّل: أوائل، وفي جمع سيد: سيائد". والأصل أوائل وسياود، فقلبت الواو همزة لاستئصال الواوين والألف، أو الياء والواو والألف" (ابن عصفور، 1996، ص 224).

وبناء على التفسير الحديث تحذف شبه الحركة وتحقق الكسرة إلى همزة مكسورة، كالأتي:

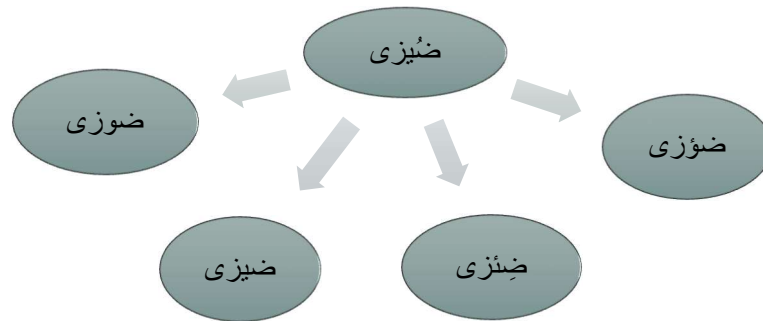
أوائل
أوا ل
أواوّل
awāʕilu
awāilu
awāwilu

5- ينشأ المزدوج uy في عين الكلمة:

- عند صياغة صفة على وزن فُعُلَى من الفعل الأجوف، فيقال: طوي وضيزى، قال تعالى: ﴿تِلْكَ إِذَا قَسَمَ ضِيزَى﴾ [النجم: 22] ، وقد فُرق سيبويه بين تصريف ضيزى وتصريف طوي، وكتلتها على وزن فعلى، وعزا ذلك لاختلاف دلالتها الصرفية فطوي اسم وضيزى صفة (سيبويه، 1988، 4/ 364) وضح السيرافي ذلك بقوله: "فُعُلَى إن كان اسماً وكان عين الفعل منه ياء قلبوها واوا لانضمام ما قبلها، وإن كان صفة كسروا ما قبل الياء حتى تسلم الياء، فقالوا في الاسم طوي، والأصل طيبي؛ لأنه من الطيب، وقالوا في الصفة امرأة حيكي، وقسمة ضيزى، والأصل حيكي وضيزي، لأنه من حاكت في مشيتها تحيك حيكانا وضيزي من ضاز يضيز وليس في الصفات فعلى فيصير حيكي وضيزى، مثل بيض وأصله يُيُض"، وربط تصحيح الياء بالصفة، فقال: "سلامة الياء في الصفة أولى، لأن الصفة أثقل من الاسم والياء أخف من الواو فجعل لفظ الخفيف للثقل" (السيرافي، 2008، 5/ 271). وسواء كان

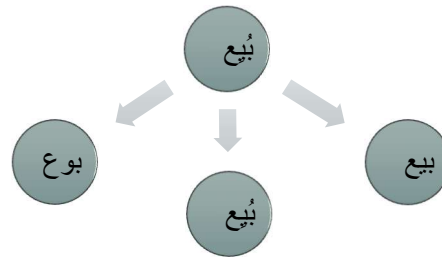
القلب واوا أو ياء فإن ذلك للثقل الحاصل من انتقال الحركة من الضم إلى الكسر وتشكل المزدوج uy ، إذ وضع السرياني أنها مثل بُيُض، والفرار إما يكون بحذف شبه الحركة ومطل الضمة، أو بماثلة الضم للياء قبل حذفها ومطل الكسرة، وقد ورد في لغات العرب فرارا منه بأشكال خرجت عن القاعدة، كالقصة التي أوردها ابن جني عن الأعرابي الذي أبا لسانه أن ينطق طويي وينطقها طيبي (ابن جني، (د ط)، خصائص العربية، 1/ 77)، والصور المذكورة في لسان العرب: "تَقُولُ الْعَرَبُ قِسْمَةً ضَوْزَى، بِالضَّمِّ وَالْهَمْزِ، وَضَوْزَى، بِالضَّمِّ بِلَا هَمْزٍ، وَضِئْزَى، بِالْكَسْرِ وَالْهَمْزِ، وَضِئْزَى، بِالْكَسْرِ وَتَرَكَ الْهَمْزَ" (ابن منظور، (د ط)، 7/ 230). وبناء على التفسير الحديث فإن الصور تتمثل في: تحقيق الياء بضمها ومماثلة حركة ما قبلها أو بقاؤه مضموما أو مد الضم مع حذف شبه الحركة أو مماثلة الحركة التي ما قبل شبه الحركة كسرا ومدها ياء، ويمكن تصورها على النحو الآتي:

ضِئْزَى dūzā ← ضِئْزَى dūzā ← ضِئْزَى dūzā
 ضِئْزَى dūzā ← ضِئْزَى dūzā ← ضِئْزَى dūzā
 ضِئْزَى dūzā ← ضِئْزَى dūzā ← ضِئْزَى dūzā
 ضِئْزَى dūzā ← ضِئْزَى dūzā ← ضِئْزَى dūzā



شكل (1) تحولات كلمة ضِئْزَى

- عند بناء الفعل الأجوف للمجهول، يقال: بيع وقيل وسيء، والأصل فيها قِيلَ وبُيعَ وسيء، وتتصرف العربية للتخلص من هذا المزدوج بحذف شبه الحركة ومطل الضم أو بمماثلة الحركة لشبه الحركة ومطلها أو الإبقاء على الأصل، وهو ما يسمى في التجويد بالإشمام. وقد وصف ابن جني الإبقاء بأنه ليس مستحيلا في الطوع والطاقة وإن كان مستثقلا (ابن جني، (د ط)، سر صناعة الإعراب، 19/1)، ويمكن تصور الصور على النحو الآتي:



شكل (2) تحولات كلمة بيع

6- يظهر المزدوج الهابط uw في اسم المفعول الواوي نحو مقول ومصوغ، وسيأتي بيانه في الزائد لمعنى صرفي، ويظهر أيضا عند جمع صفة حوراء وأحور، فيقال: حور، ولتصريفه طريقتان؛ الأشهر قلب شبه الحركة واوا (ضمة طويلة) حور، وهناك من قلبها ياء فقال حير (سيبويه، 1988، 4/ 348) ويرى بعض النحاة أن قلبها ياء لمناسبتها للفظ عين، فلا يقال حير إلا إذا كانت مركبة مع عين (حير عين) فهو على سبيل الإلتباع (السيرافي، 2008، 5/ 247). إذا تخلصت العربية من هذا التركيب الصوتي إما بمد الضم بعد حذف شبه الحركة أو بمخالفة الضم إلى كسر الأول ثم مماثلته بالمد:

حور \longleftrightarrow $h\bar{u}r$ حور \longleftrightarrow $h\bar{u}r$ حور
حور \longleftrightarrow $h\bar{u}r$ حور \longleftrightarrow $h\bar{u}r$ حور

7- يظهر المزدوج iw في أحد تصريفات كل من: ضيزى، وطوبى، وبيع، وحور.
8- ينشأ المزدوج yu في اسم المفعول من الأجوف اليائي نحو مدين ومبيع وسيأتي بيانه في الزيادة لمعنى صرفي، وفي بعض أسماء الفاعلين نحو: سيد وميت، فإن أصلهما سيود ميوت، واختلف في تفسير سبب الثقل فبعضهم يرى أنه "إنما انقلبت واوه لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأصله ميوت" (ابن جني، 1954، 1/ 202)، ومنهم من يرى أن "التطوق بالواو المكسورة مستثقلًا" (ابن عصفور، 1996، ص 222)، فابن جني يرى الاستئصال في نطق الواو المسبوقة بالكسر المتمثلة في المزدوج yu وابن عصفور يراه في الواو المكسورة المتمثلة في المزدوج wi، والأرجح قول ابن جني؛ لأنه لو كان المزدوج wi لتصرف كغيره من الصيغ بحذف شبه الحركة وتحقيق الكسرة وهمزها نحو سیاود وقاود، ولكنه تصرف بتمائل الواو مع الكسرة قبلها - كما هو الحال في تصريف المزدوج yu - ثم إدغامها في الياء بعدها، كالأتي:

سيود \longleftrightarrow $sayud$ سيود \longleftrightarrow $sayid$ سيدي \longleftrightarrow $sayyid$ سيدي

9- (ي) ay (و) aw حافظت العربية على هذين المزدوجين في عين الكلمة كما هو في قول وبيع.

ثالثا- لام الكلمة:

لام الكلمة هي الحرف الأخير الذي يتكون منه جذر الكلمة ولا يعتد بكثير من التغيرات فيه من الناحية الصرفية؛ لأن المعاني النحوية والتركيبية أكثر فاعلية في تغييره، إلا إذا اقتضى التغيير إقحام بعض الزوائد الصرفية السابقة أو اللاحقة للام التي تتطلب المخالفة أو المماثلة بين المزدوج والصوت المزيد، ويقع ذلك في المواضع الآتية:

1- بقي المزدوج wa في الفعل الناقص الواوي المنصوب نحو قولك لن يدعوا الرجل أصدقاءه، والفتحة على الواو والياء خفيفة، لكن حذف الواو والإتيان بالياء في نحو: دنيا وعليها، وأصلهما دُنُوْى وَعَلُوْى، إنما حدث للمخالفة بين حركتي الفاء واللام، والدليل على خفتها بقاؤها في نحو: قصوى، إذ يبقى المزدوج على حاله.

2- حافظت العربية على المزدوج aw في عين الكلمة، ولكنه قد يتحول في لامها مثل ما حدث في الأسماء التي تكون الألف فيها رابعة فصاعدا نحو: مُعْزَى ومُعْطَى ومُدْنَى "وأصله: مُعْطَوٌ ومُعْزَوٌ ومُدْنَوٌ فقلبوا الواو ياء فقالوا: مَعْطَى ومُعْزَى ومُدْنَى ثم تحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً، فقالوا مَعْطَى ومُعْزَى ومُدْنَى، فهذه ألف انقلبت عن واو، وكذلك الألف في "أعطى" و"أدى" انقلبت عن ياء انقلبت عن واو" (الثماني، 1999، ص 286)، ولا داعي للتكلف بالقلب ياء ثم قلبها ألفاً، فبحذف شبه الحركة في المزدوج، وبقاء الفتحة أو مطلقها يمكن تفسير التحول دون تكلف:

مُعْزَوٌ
مُعْزَوٌ
مُعْزَى أو المغزى
←
←
←
unzawmu
unzamu
zāalmu - zanmu

3- يبرز المزدوج uw في لام اسم المفعول من الناقص الواوي مدعو، والأصل مدعوو اجتمعت واوان "أدغمت الأولى في الثانية فصارت واواً مثقلة فقلت عَزَوْتُهُ فهو مَعْزَوٌ، ودَعَوْتُهُ فهو مَدْعَوٌ، وضممت ما قبل الواو لتصح وتتمكّن. وهذا هو الأصل المقيس" (الثماني، 1999، ص 388) ويرى الشايب أن الواو الأولى اختزلت وعوض من الجزء المختزل بتشديد الواو (الشايب، 1989، ص 76). فمرت الكلمة بالمراحل الآتية:

مدعوو
مدعوو
مدعو
←
←
←
mad?ūwun
mad?uwun
mad?uwwun

وقد يستبدل الضم بالكسر كما في مرضي ونفي الشايب (السابق) أن يكون الأصل فيه مرضوي، إذ أنه واوي، قال الثماني: "وربما استقلوا في بعض هذا اجتماع الواوين مع الضمة قبلهما فقلبوا بدل الواو المشددة ياء مشددة فقد قالوا: مَرْضِيٌّ، وسناها المطر يسئوها فهي مَسْنِيَّةٌ إذا سقاها، والأصل: مَرْضُوٌ وَمَسْنُوَةٌ" (الثماني، 1999، ص 266)، ويظهر المزدوج أيضا في اللام المضمومة بعد ألف زائدة في نحو كساو، فتحذف شبه الحركة وتحقق الحركة همزة.

4- يظهر المزدوج yu في اللام المضمومة بعد ألف زائدة في نحو بناي، فتحذف شبه الحركة وتحقق الحركة همزة.

بناي
بنا
بناء
←
←
←
binayun
bināiun
binʕun

5- يتكون المزدوج iw في الواو لام الكلمة المتطرفة ولم تبق العربية عليه للثقل؛ "لأن آخر الكلمة ينبغي أن يكون خفيفاً، حتى لو كان واواً قبلها ضمة قلبت ياء والضممة كسرة كالتغازي" (الإستراذدي، 1982، 86/3)، والتفسير الحديث حذف شبه الحركة ومطل الكسرة.

التغازو
التغاز
التغازي
←
←
←

attāzī

attāzi

attāziw

6- المزدوج uy يتكون في اسم المفعول من الناقص اليائي مرمي، وذلك بين واو مفعول والياء لام الكلمة "فإن كانت ياء فإِنَّكْ" تقلب من الواو التي قبل الياء ياء في اسم المفعول وتدغمها في الياء الأخيرة، وتكسر لها ما قبلها لتتمكّن الياء تقول رَمَيْتُهُ فهو مَرْمِيٌّ، وَسَقَيْتُهُ فهو: مَسْقِيٌّ، والأصل فيه: مَرْمُويٌّ وَمَسْقُويٌّ؛ ليكون على وزن مضروب من الصّحيح، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الأولى في الثانية، وكسرت عين الكلمة، ليتمكّن القلب فقلت: مَرْمِيٌّ وَمَسْقِيٌّ (الثماني، 1999، ص 387). ويرى الشايب أن الأصل مرموي تحولت الضمة الطويلة إلى مسرة طويلة للمماثلة وأدغمتا، فصارت مرمي، وصارت ثم اختزلت الحركة الطويلة للمخالفة وعوض عنها بالتشديد فصارت مرمي (الشايب، 1989، ص 77). أي أنها مرت بثلاث مراحل:

مرموي ← مرمي ← مرمي
marmūy ← marmīy ← marmiyy

رابعا- الزائد لمعنى صرفي:

عند بناء اسم المفعول من الثلاثي يؤتى بعلامتين صرفيتين: هما الميم المضمومة والواو التي ما قبل اللام فيبنى على صيغة مفعول، وإذا كان الفعل أجوفاً تلتقي واو اسم المفعول مع واو الفعل أو يائه، فيحدثان مزدوجاً حركياً، تتصرف العربية للفرار منه إما بتغيير عين الفعل أو بتغيير واو مفعول، على اختلاف الآراء:

1- يظهر المزدوج yu في اسم المفعول من الأجوف اليائي عند اجتماع الياء (عين الكلمة) مع واو مفعول، نحو: (مبيوع)، و(مديون). فبنو تميم يصحّحون الياء ولا يستقلّون الضمة فيها وأهل الحجاز يستقلّونها فيعلّونها. واختلف النحويون في كيفية الإعلال وفي الحرف الساقط، فكان الخليل وسيبويه ينقلان ضمة الياء من: مَبْيُوع إلى الباء فتضمّ الباء وتكسّن الياء، وبعد الياء الساكنة واو مفعول ساكنة فيجتمع ساكنان: الواو والياء فيسقطان واو مفعول لأنها أحق بالإسقاط لزيادتها، ويقبلان من الضمة قبلها كسرة لتصحّ الياء. وكان أبو الحسن الأخفش يقول أن العرب استقلّوا الضمة في الياء فنقلوها إلى ما قبلها فسكنت الياء، وقبلها ضمة، وبعدها واو مفعول ساكنة، فاجتمع ساكنان: الواو والياء، فيقبلون الضمة كسرة ثم تسقط الياء، فتصادف الواو الساكنة كسرة ما قبلها فتقلب ياء. (الثماني، 1999، ص 390، 391). وعلى هذا فإن تحولات بنية الكلمة العميقة حدثت بطريقتين على اختلاف الرأيين:

مَبْيُوع ← مَبْيُوع ← مَبْيُوع ← مَبْيُوع
mabyu? ← mabuyu? ← mabuyi? ← mabiyyi?
← مَبْيُوع ← mabī?

مَبْيُوع mabyu? ← مَبْيُوع mabuyu? ← مَبْيُوع mabu? ← مَبْيُوع mabiw?

← مَبْيُوع mabī?

2- ينشأ المزدوج الصاعد wu في اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي، و"لأنهم استنقلوا واوين وضمة، لأن الضمة بمنزلة الواو؛ فقالوا: صغت الخاتم فهو: مَصُوعٌ، وقلت الحق فهو: مَقُولٌ، والأصل: مَصُوعٌ ومَقُولٌ، فنقلوا الضمة من الواو إلى الصاد من: مَصُوعٌ وإلى القاف من مَقُولٌ، فانضمت الصاد والقاف، فاجتمع واوان ساكنان" (الثماني، 1999، ص 392)، والاختلاف الواقع بين النحاة عن أيٍّ من الواوين سقط لا يغير من بنية الكلمة التي آلت إليها، فأيا كانت المحذوفة، فإن الباقية مماثلة للمحذوفة وأدت الوظيفتين، وهناك لغة أبقت على المزدوج كما هو، فقالت مصووع ومقوول (ابن جني، د ط، خصائص العربية، 99/1).

المطلب الثالث - الوظيفة النحوية:

سبق أن المزدوج الحركي قد يمثل أصلا من أصول الكلمة المعجمية، التي أخذها الصرفيون في حسابهم عندما قرروا قواعد علم الصرف، وأن الأصل الثالث لام الكلمة قد يتحول إذا تعرضت الكلمة لتقلبات صرفية، وهو الأصل الوحيد الذي تتجاذبه القواعد التركيبية كذلك؛ لأنه يتأثر بالعوامل النحوية، التي تنقل آخر الكلمة من السكون إلى حركة ما، وهذا التغير يوجد مزدوجات حركية في تراكيب يحدد بقاءها كل من القانون الصوتي والقانون النحوي والدلالي، فقد يؤثر القانون في بعض التراكيب بالقوة نفسها التي أثر بها في الكلمات، وقد يتخلف في غيرها، وهذه أهم التحولات التي سارت عليها المزدوجات في التراكيب:

1- الفتح: للفتحة وظائف نحوية باعتبار خصائصها الصوتية، وباعتبار نوع الكلمة من حيث تأثرها بالعامل النحوي من عدمه (معربة أم مبنية)، وهي تشكل مع أشباه الحركات مزدوجات حركية، من ذلك المزدوجان wa و ya في آخر الفعل المضارع المعتل عند نصبه، وسبق أن البنية اللغوية للغة العربية قد حافظت على هذين المزدوجين في أغلب السياقات، فتظهر الفتحة على الفعل المعتل عندما تسبقه أداة نصب نحو: لن يدعّ ولن يرمي. والواو والياء هنا صامتان يمثلان البادئة للمقطع الصوتي، وهما جزء من الجذر الصربي للكلمة، ولكن الفتحة علامة النصب في المعرب، ولا تحمل هذه العلامة في الفعل معنى (الإسترابادي، 1993، 1/ 25، 54)، إنما هي علامة على أن الفعل سبق بأداة من أدوات النصب. ويظهر هذا المزدوج أيضا عند إسناد الفعل لألف الاثنين فنقول: يدعوان ويرميان، ولن يدعوا ولم يرميا، فالألف فتحة طويلة، وهي جزء من المزدوج مع أنها كلمة منفصلة دلاليا، تحمل معنى الضمير المثنى القائم بوظيفة الفاعل، ويتشكل كذلك في حالة نصب المنقوص نقول رأيت القاضي أو قاضيا أو قاضيا عادلا، وتؤدي الفتحة هنا وظيفة النصب، وهي عند الرضي الفضلة (الإسترابادي، 1993، 1/ 51)؛ ولأن هذا الجزء من المزدوج يؤدي وظائف نحوية لا يمكن الاستغناء عنها بقي ولم يتحول.

2- الكسر: للكسرة أيضا وظائف نحوية تختلف باختلاف مواطن وقوعها في الجملة، فقد تكون علامة للجر في المصطلح

النحوي الذي يحمل دلالة الإضافة (السابق 54/1)، وقد تكون علامة بناء لا تحمل دلالة وظيفية، يحتاج فهم وظيفة الكلمة حينئذ إلى فهم البناء التركيبي للجملة النحوية، وقد تكون أيضا ناتجة عن عوامل صوتية تركيبية، يفقد آخر الكلمة بها بنيتها العميقة؛ لينتج عنها بنى متحولة آل إليها الواقع اللغوي. ويتشكل بالكسر المزدوجان yi و wi في المواضع التركيبية الآتية:

أ- يتكون المزدوج yi عندما تدخل كلمة القاضي أو الرامي في تركيب تكون فيه مجرورة لا تنتهي بها الجملة كما في: هذا بيت القاضي أو هذا بيت قاضي؛ لأننا عند الوقف نحذف الكسرة، ويتنفى وجود المزدوج، ولا يظهر إلا في حالة الوصل وظهور الكسرة لتؤدي وظيفتها النحوية، نحو: مررت بـ(قاضي) عدل، وهذا بيت القاضي عمر، وفي الكسر تماثل بين شبه الحركة والحركة، ووصف الأقدمون هذا بقولهم: "لا يكسرون الياء لأن الكسر من الياء فكروها اجتماع ذلك" (الأخفش، 1990، 2/ 379)، فحذفت الياء (شبه الحركة) ومطلت الحركة في الوقف، وعند الوصل يتكون المقطع (ص ح ح ص)، وهو ما يعبر عنه قديما باجتماع الساكنين، فقصرت الحركة (الشاب، 1989، ص 72، 73)، فالكسرة باقية تؤدي وظيفتها النحوية في الوقف والوصل بالتطويل أو بالتقصير وما حذف هو لام الكلمة التي تشكل جزءا من البناء الصرفي للكلمة، ولكن المؤثر في هذا التحول وجودها في تركيب نحوي وصوتي معين، وفي تركيب آخر قد تحافظ العربية على هذا المزدوج، قال الرضي: "اجتماع الياءين ليس في النقل كاجتماع الواو والياء" (الإسترابادي، 1982، 3/ 91)، ذلك نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: 26] إذ مثلت الياء المتحركة بالكسر في (ترين) المزدوج yi، الذي تكون نتيجة إسناد الفعل ترى إلى ياء المخاطبة، وكان في حالة جزم تلزم علامة حذف النون في الفعل، وأكد الفعل بالنون الثقيلة، بالنظر للبنية العميقة للجملة فهي تتكون من: ترى + ي + ن، فإسناد الفعل للياء الساكنة كون أربع حركات متتالية، وهذا مناف للنظام المقطعي للغة العربية، فحذفت لام الفعل؛ لأن الياء تقوم بوظيفة نحوية أساسية وهي الفاعلية، التقت الياء مع النون الساكنة فتكون المقطع (ص ح ح ص) وصلا فكان لابد من تحريكها بالكسر؛ ليعود المزدوج yi بالظهور والبقاء.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾ [إبراهيم: 22]، المشهور فيها وفي نحوها فتح الياء وصلا، ولكن من العرب من يكسرها، وجاءت بها قراءة حمزة، وانتقد بعض الأقدمين هذه القراءة، ووصفوا من رواها بالوهم، منهم: (الفراء، 1983، 2/ 75) (الزجاج، 1988، 3/ 159)، (النحاس، 1985، 2/ 368-369)، وعلل الفراء الكسر بأن القارئ ظن أن الياء خافضة للفظ كله، والياء خارجة من ذلك. (الفراء، 1983، 2/ 75)، فهي ههنا كسرة بناء لا كسرة إعراب، فالأصل: مصرخين أضيف إلى ياء المتكلم، حذفت النون للإضافة، فقبل: مصرخي، فتحت الياء الثانية؛ لالتقاء الساكنين واستتقال الكسر فخولف بالفتح ثم أدغمت الياءان، ويرى أبو حيان أن تحريك الياء للكسر عند التقاء الساكنين قياس حسن، (الأندلسي، 1993، ص 5/ 409)، وهو أصل القاعدة، التحول الأول للبنية العميقة الذي وجدوه ثقيلًا، ففروا منه إلى الفتح، ولكن بقاء هذه اللغة يدل على عادة لغوية استخففتها بعض القبائل دون الأخرى، ومازالت هذه اللغة موجودة عند أهل الشام إلى يومنا هذا.

ب- يتكون المزدوج wi عند إسناد الفعل المضارع الناقص الواوي إلى ياء المخاطبة. فكانت تحولات تركيب الجملة كالآتي: تغزوين تماثلت حركة العين مع حركة اللام، وأسقط شبه الحركة لتكون البنية الأخيرة للتركيب باندماج الحركتين في حركة واحدة طويلة، فتصير تغزين (الشاب، 1989، ص 65)، والياء تحقق وظيفة الفاعل؛ لذلك وجب أن تبقى:

تغزوين taɣzuwina ← تغزوين taɣziwina ← تغزين taɣzaīna

وقد تحتفظ العربية في بعض التراكيب على هذا المزدوج، كما هو في قراءة قوله تعالى: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ بكسر الواو فرارا من التقاء الساكنين (ابن جني، 1966، 97/2)، وهو ما يفسر حديثا بالفرار من المقطع (ص ح ح ص) وصلا.

3- الضم: علامة الرفع في المعرب، و"جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر" (الإسترايازي، 1993، 51/1)، والمقصود بالعمد هو الركن الأساس في الجملة، وما زاد عليه فهو فضلة، والمسند إليه لا يكون إلا مبتدأ أو فاعلا، والمسند ما يخبر به عنه سواء كان فعلا أم خبرا، وإذا ما رجعنا إلى آراء النحاة في كيفية المسند والمسند إليه نرى ... أنهم يقيدون المسند بأن يكون نكرة، والمسند إليه بأن يكون معرفة، والنكرة مجهولة والمعرفة معلومة فما دامت النكرة مجهولة فالسامع يحتاجها، أي تكون جديدة بالنسبة له، ومادامت المعرفة معلومة فالسامع لا يجهلها؛ لأنها قديمة بالنسبة له" (بشير، 2005، ص 88)، فكلمتا القاضي وقاض إذا رفعتا يتحدد احتمال موقعهما الوظيفي بناء على ما سبق قبل دخولهما التركيب، ف(القاضي) يحتمل أن يكون مسندا، ولا يحتمل ذلك في (قاض)، فالمسند هو البؤرة المركزية في الجملة العربية؛ لأنه هو المعلومة الجديدة بالنسبة للسامع، والمسند إليه هو المعلومة القديمة التي علمها السامع فيما سبق" (بشير، 2005، ص 87)، وقد يكون الضم كغيره من الحركات علامة بناء لكلمة لا تتحدد وظيفتها النحوية إلا بفهم دلالة التركيب، أو يكون في الفعل المضارع ولا دلالة نحوية له - كما سبق ذكر ذلك في الفتح-، ويقع الضم في المزدوجين wu و yu في لام الكلمة إذا انتهت بشبه الحركة وتحركت بالضم، كالآتي:

أ- يوجد المزدوج wu عندما يسند الناقص الواوي إلى واو الجماعة فيكون على هذا النحو: (يدعوون)، حذفت الواو الأولى للمخالفة، وبقيت واو الجماعة؛ لأنها تمثل وظيفة الفاعل، وتحتفظ العربية بهذا المزدوج في الفعل نفسه، وكذلك الفعل الذي ينتهي بالألف، نحو: (تري)، عند إسنادها إلى واو الجماعة وتوكيدها بالنون، فيقال: (تدعون)، و(تروون)؛ لاجتماع الواو الصائتة مع نون التوكيد الساكنة، فيتكون المقطع المستثقل وصلا (ص ح ح ص)، وهذا المقطع تفر منه العربية وصلا باختزال الصائت الطويل، وعندئذ يعود المزدوج الحركي wu للظهور مرة أخرى، قال تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: 6]، وكذلك يبقى في مثل قوله: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ تحركت الواو بالضم للسبب السابق، وهو مطرد في واو الجماعة إذا سكن ما بعدها، وعلل الرضي ذلك بقوله: "لم تقلبا لعروض الحركة لما ذكرنا في باب التقاء الساكنين، ولكون الواو والياء اسمين مستقلين، فلا يغيران" (الإسترايازي، 1982، 110/3)، وهو تحليل يبرز الوظيفة النحوية التي يمثلها المزدوج؛ فالواو هنا اسم مستقل وظيفته الفاعلية، والحركة وإن كانت عارضة لأداء وظيفة صوتية، فهي ليست بالقوة التي تمكنها من تغيير بنية الفاعل.

ب- يتشكل المزدوج yu إذا أسند الناقص اليائي إلى واو الجماعة، نحو: (يرمون)، والأصل: (يرميون)، ويعلل ابن جني ذلك بقوله: "ألا تراك نقلت ضمة ياء يرميون إلى ميمها، فابتزرت الضمة الميم كسرحا، وحلت محلها فصار: يرمون" (ابن جني، د ط، خصائص العربية، 3/ 136، 137)، ومبدأ نقل الحركات لم يعد مقنعا في الدراسات اللسانية الحديثة؛ لذلك فسر الشايب هذا التحول بمماثلة الميم لضمة الواو عند حذف الياء التي تشكل المزدوج yu ثم امتصت ضمة العين ضمير الجماعة. ومع التحفظ على تعبير (امتصاص الحركات)، فقد اختلف تفسيره هنا عن تفسيره لتحولات الفعل الماضي دعوا بتسكين العين، وأرى أنه أقل تكلفا من هذا التفسير (الشايب، 1989، ص 61، 65). ويظهر هذا المزدوج كذلك في الاسم المنقوص، نحو: (قاضي) و(رام) حالة الرفع وصلا، والأصل: (قاضيئ) و(رامئئ)، وقد سبق بيان التحولات فيه، يزيد عن الجور ماثلة الضمة للياء، فلا يقال قاضٍ هنا.

4- السكون: هو الحالة التي يكون عليها اللفظ قبل دخوله التركيب، قال الرضي عند تفسيره مفهوم اختلاف الحركات في تعريف الإعراب: "قال (زيد) مثلاً في حال الأفراد لم يستحق شيئاً من الحركات، فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت، أي انتقلت من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر" (الإسترابادي، 1993، 1/ 46)، وهذا يدل على أن السكون عنده هو الأصل ولا وظيفة له؛ لأن التغير والاختلاف يؤتى به لإبراز وظيفة ما؛ لذلك حدد الرضي أن الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة والجر علامة الإضافة، ولم يحدد معنى الجزم؛ لأنه - كما سبق - لا يعترف باختلاف المعاني النحوية للفعل المضارع نتيجة اختلاف علاماته، ومع ذلك فإن الجزم في الفعل المضارع يدل تركيباً على وجود الفعل بعد أداة جازمة، وجزم الناقص لا يشكل ازدواجاً حركياً، بل تقصّر الحركات الطويلة بحذف جزء منها وهو الحركة القصيرة، نحو: لم يدع ولم يرم ولم يخش؛ لاستحالة إسكان الحركة، أما الاسم المعرب فلا يسكن إلا في حالة واحدة وهي عند الوقف، وهي حالة تسمح بالمقطع (ص ح ح ص) الذي تفر منه العربية وصلاً في نحو: هادي، مثنوي، محياي فإن ياء الإضافة تشكل صامتاً؛ لتحركها بالفتح، وتسكن عند الوقف، ولكن قراءة نافع: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَنُشِكِي وَنَحْيَايَ وَمَا يَنْبَغِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 162] بتسكين ياء محياي وصلاً تعد مشكلة لو طبقت على النظام اللغوي العربي، فإن اعتبرت الياء ساكنة أصلاً فهي لا تخلو من أن تكون حرف مد ويستحيل في النظام المقطعي توالي أربع حركات، أو حرف لين (شبه حركة)، فتشكل المزدوج ay ينذر بقاؤه في العربية، فيعامل كما هو الحال في بناء وكساء، بحذف شبه الحركة وتحقيق الحركة همزة، ولم يحدث هذا التغير لوجود اسم له وظيفتان دلالية ونحوية وهو ياء الإضافة؛ لذلك وجهت القراءة على أنها أجريت مجرى الوقف. (الأندلسي، 1993، 4/ 262)

نتائج البحث:

- 1- أعاد هذا البحث دراسة هذه الظاهرة بشكل أكثر تنظيماً لمسارات تحول البنية العميقة في المواضع التي تحتوي على المزدوج الحركي، حيث أفاد من الدراسات السابقة في جمع مواضع هذه الظاهرة التي كانت تدرج ضمن الظواهر الصرفية فحسب، وكانت تعلق هذه التحولات بناء على الجانب التشكيلي، وهذه الدراسة اهتمت بالجانب الوظيفي الذي يشغله المزدوج الحركي في مستويات اللغة الصوتية والصرفية والتركيبية.
- 2- يؤدي المزدوج الحركي وظيفة صوتية تتمثل في تشكيله وحدتين صوتيتين في المقطع لا وحدة واحدة، ما يميزه عن المزدوجات الحركية في اللغات الأخرى.
- 3- ينتظم المزدوج الحركي مع فونيمات أخرى ليشكل بنية الكلمة الدلالية المتمثلة في الجذر الصرفي للكلمة، فهو يؤدي وظائف دلالية في جذر الكلمة حسب موقعه منها فاءً كان أو عيناً أو لاماً أو حرفاً زائداً لمعنى صرفي، وهذا ما جعل الأقدمين يخلطون بينه وبين الحركات الطويلة في الوظيفة الصرفية.
- 4- التحولات التي تصير إليها بنية الكلمة نتيجة المزدوجات تخرجها من البنية العميقة للصيغة الصرفية إلى صيغ أخرى متحولة ضمن مسارات منتظمة.

- 5- قد تحافظ العربية في بعض التراكيب على المزدوجات التي تفر منها عند بناء الكلمة إذا كان يؤدي وظيفة نحوية كالفاعلية والإضافة وغيرها.
- 6- قد تختلف وظيفة الحركة عن وظيفة شبه الحركة في المزدوج الواحد عند تركيبه.
- 7- يسير المزدوج الحركي بنظام ثابت أثناء تحولاته، ما جعل خط سير هذه التحولات متقارباً يصل إلى الاطراد، ووضح البحث هذه المسارات؛ ليسهل على الطلاب جمعها بطريقة جديدة، تقوم على وظائف المزدوج اللغوية.
- 8- فسر الأقدمون التحولات الصرفية للكلمة بتعليلات، صار من الضرورة إعادة النظر فيها بعد استقرار علم الأصوات الحديث.
- 9- يتنازع القانون الصوتي مع الوظيفة النحوية لتشكيل التراكيب في العربية، فيقف عاجزاً أمام ضرورة بيان ما تؤديه من دلالات نحوية.

التوصيات:

يوصي البحث بالآتي:

- 1- إعادة النظر في التفسيرات القديمة الغامضة للظواهر الصرفية والنحوية، وإيجاد مقاربات لسانية حديثة لها.
- 2- دراسة الوظائف الجزئية للظواهر في شتى مستويات اللغة وتوظيفها لفهم وظائفها الكلية.

المصادر والمراجع:

- 1- إبتسام جميل. (السنة 11، ع72 حزيران، 2007). التتابعات الصوتية الهابطة وسلوكها في أبنية العربية دراسة نطقية فيزيائية. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الصفحات 73-116.
- 2- إبراهيم أنيس. (لات). الأصوات اللغوية. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.
- 3- ابن الأنباري. (1980). البيان في غريب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
- 4- ابن الجزري. (د ط). النشر في القراءات العشر. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 5- ابن جني. (1966). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات. تحقيق علي النجدي وعبد الفتاح شلي، القاهرة.
- 6- ابن جني. (1954). المنصف تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. القاهرة: إدارة إحياء التراث القديم.
- 7- ابن جني. (د ط). خصائص العربية. القاهرة: المكتبة العلمية.
- 8- ابن جني. (د ط). سر صناعة الإعراب.
- 9- ابن عصفور. (1996). الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- 10- ابن منظور. (د ط). لسان العرب. السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة الإرشاد.

ليلى عبد الرزاق محمد الزقوزي

- 11- ابن يعيش. (2001). شرح المفصل. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 12- ابن يعيش. (لا ت). شرح المفصل. القاهرة: المطبعة المنيرية.
- 13- أبوحيان الأندلسي. (1993). تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 14- أحمد المتوكل. (1987). اللسانيات الوظيفية مدخل نظري. بيروت/طرابلس/بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- 15- أحمد مختار عمر. (1997). دراسة الصوت اللغوي. القاهرة: عالم الكتب.
- 16- الأخفش. (1990). معاني القرآن، تحقيق هدى قراءة. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- 17- الثماني. (1999). شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم البعيمي. الرياض: مكتبة الرشد.
- 18- الرضي الإستراباذي. (1993). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن الحفظي. الرياض: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود.
- 19- الرضي الإستراباذي. (1982). شرح الشافية، تحقيق محمد نور ومحمد الزفراف ومحمد محي الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 20- الرضي الإستراباذي. (1982). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 21- الزجاج. (1988). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلي. بيروت: عالم الكتب.
- 22- السيرافي. (2008). شرح الكتاب، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 23- الفراء. (1983). معاني القرآن. بيروت: عالم الكتب.
- 24- المبرد. (1994). المقتضب. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- 25- النحاس. (1985). إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد. بيروت: عالم الكتب.
- 26- تمام حسان. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- 27- تمام حسان. (1990). مناهج البحث في اللغة. القاهرة: المكتبة الأنجلو-مصرية.
- 28- سعيد شواهنة. (العدد الثالث عشر حزيران، 2008). المزدوج الحركي بين الحقيقة والوهم. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، الصفحات 391-404.
- 29- سيبويه. (1988). الكتاب. القاهرة: الخانجي.
- 30- عبد الصبور شاهين. (1980). المنهج الصوتي للبنية العربية. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- 31- عبدالله الكناعنة. (1995). أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية (رسالة ماجستير). الأردن: جامعة اليرموك.
- 32- فوزي الشايب. (2004). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. إريد: عالم الكتب الجديد.
- 33- فوزي الشايب. (1989). تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي. حوليات كلية الآداب، الصفحات 9-91.
- 34- كمال بشر. (1998). دراسات في علم اللغة. القاهرة: دار غريب.
- 35- كمال بشر. (2000). علم الأصوات. القاهرة: دار غريب.

- 36- مبارك مبارك. (1995). معجم المصطلحات الألسنية. بيروت: دار الفكر اللبناني.
- 37- مجدي شحاتات وآخرون. (ج2، ع43 فبراير، 2024). أثر المزدوج الحركي في بنية الكلمة. مجلة جامعة الأزهر ، الصفحات 1438-1459.
- 38- محمد الخولي. (1999). قواعد تحويلية للغة العربية. الأردن: دار الفلاح.
- 39- محمد عبدالعزيز عبدالدائم. (2006). النظرية اللغوية في التراث العربي. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.
- 40- معن بشير. (ع1 مج2، 2005). البؤرة المركزية في الجملة العربية- المعلومة الجديدة والمعلومة القديمة. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، الصفحات 81-101.
- 41- مكتب تنسيق التعريب. (2002). المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. الدار البيضاء: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- 42- نقره كار. (2014). مجموعة الشافية تحقيق محمد عبد السلام شاهين. بيروت: دار الكتب العلمية.